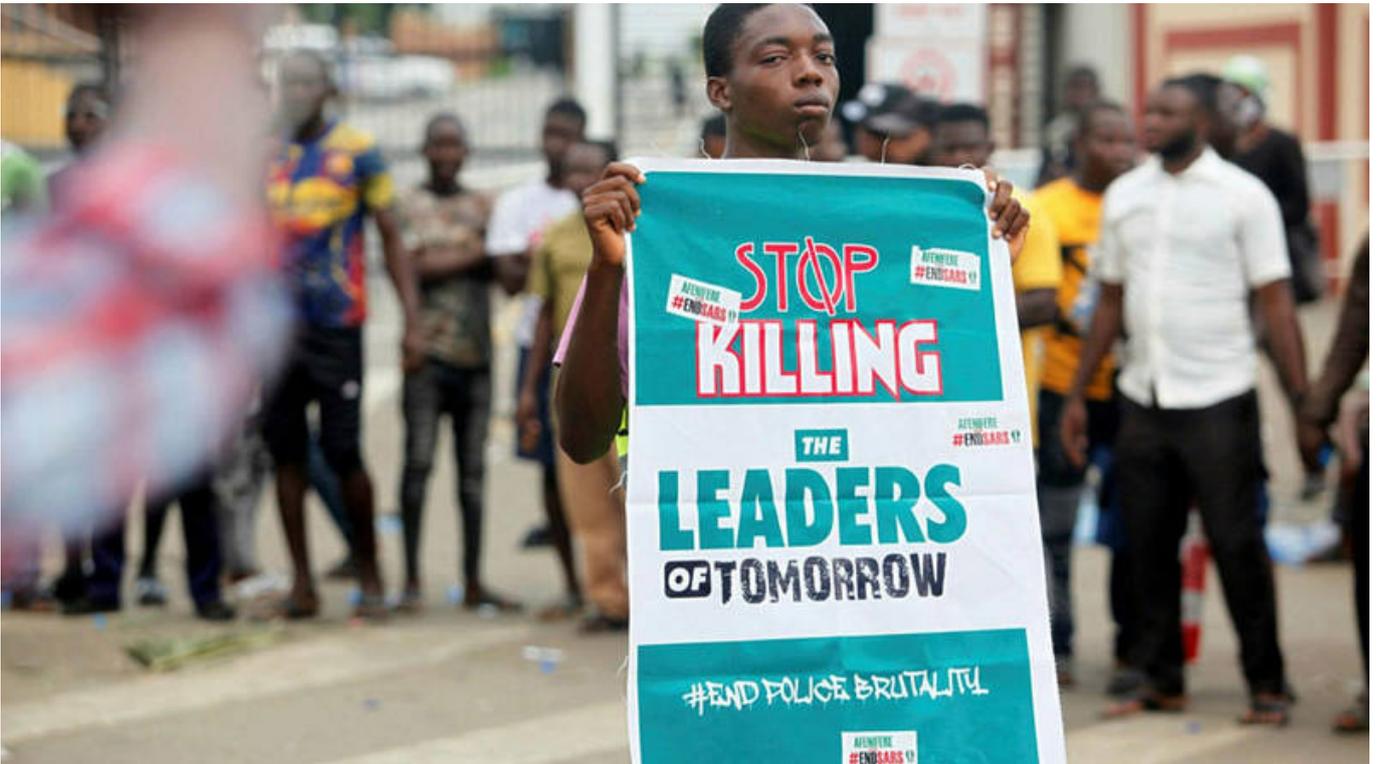


نيجيريا والدولة القومية



نيجيريا مهمة بالنسبة إلى العالم، فهي من أقوى الاقتصادات في إفريقيا، ومن المتوقع أن تصبح ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بحلول عام 2050، لكن تطلعاتها الديمقراطية تواجه تحديات بسبب تزايد انعدام الأمن. ويتتبع جون كامبل التاريخ الاستعماري الممزق والصراعات العرقية المعاصرة والفساد السياسي الذي يميز نيجيريا

يقول الكاتب إن نيجيريا لم تكن أبداً دولة قومية مثل النماذج الموجودة في أوروبا، فليست هناك قومية واحدة، لأن النيجيريين لم يتحدوا بعد باللغة، أو الدين، أو الثقافة، أو سيروا وفق رواية وطنية مشتركة. إنها ليست دولة تماماً، لأن الحكومة ضعيفة وتضعف، وتعاني إرهاب المتطرفين، والتمرد، والعنف بين الطوائف، وموجات الجريمة في جميع أنحاء البلاد. ويرى أن نيجيريا تتطلب اهتماماً أكبر من الغرب

يتناول الكتاب أربعة مواضيع عامة: أولاً، لم تكن التحديات الحالية لنيجيريا حتمية، ولكن لها جذور تاريخية عميقة تمتد إلى فترة الاستعمار، وما قبل الاستعمار، ولم تساعد القيادة الضعيفة بشكل استثنائي؛ ثانياً، الهدف من الثقافة السياسية المميزة لنيجيريا – التي استمرت حتى الآن – هو زيادة ثروات النخبة وامتيازاتها والحفاظ عليها. ثالثاً، الثقافة السياسية تتعرض الآن للاعتداء، والنتيجة غير واضحة. رابعاً، نيجيريا أكبر من أن يتم تجاهلها. والكتاب مقسم إلى سبعة فصول، وهو صادر عن دار رومان أند ليتفيلد بابلشرز باللغة الإنجليزية في 312 صفحة

تأثير إهمال نيجيريا

يقول الكاتب: «حتى الآن، تجنب الأمريكيون إلى حد كبير في إفريقيا الأخطاء التي ارتكبوها في أفغانستان، والعراق، وفيتنام. ولم يكن هذا نتيجة حكمة جديدة، بل لأن إفريقيا كانت مصدر قلق هامشي فقط للإدارات المتعاقبة في واشنطن، ولم تكن نيجيريا موضوع مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية من المرتبة الأولى. ومع ذلك، فإن عصر الإهمال الأمريكي الحميد قد انتهى، مدفوعاً على الأقل بالديموغرافيا والقضايا الأمنية والتوقع المتفائل لعلاقة اقتصادية أكثر شمولاً. ويبلغ عدد سكان إفريقيا الآن ضعف عدد سكان أمريكا الشمالية، وينتقل الكثير من الأفارقة بنسبة متزايدة». «وسريعة إلى المدن

ويضيف: «يبدو أن السوق الإفريقية الضخمة، على الرغم من الفقر النسبي للمستهلكين، تحظى باهتمام متزايد من المستثمرين الأجانب. لكن مثل هذا النمو السكاني السريع المقترن بالتوسع الحضري بسرعة فائقة، إذا لم تتم إدارته بشكل صحيح، يمكن أن يمثل تهديداً لصحة الأفارقة وازدهارهم وأمنهم، مع توقع حدوث تداعيات خطيرة على أوروبا، وحتى أمريكا الشمالية. على سبيل المثال، اثنان من أكثر الأمراض المروعة التي ظهرت في القرن العشرين، فيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز»، و«إيبولا»، «قفزا» من لحوم حيوانات الطرائد والخفافيش، على التوالي إلى البشر حيث تأثرت الغابات المطيرة بالضغط السكاني. وفي جميع أنحاء العالم، لا يوجد سبب للاعتقاد بأن عصر الأمراض الجديدة قد انتهى. فقد تسبب فيروس كورونا الجديد بحدوث جائحة عالمية مع أكثر من 13 مليون حالة اعتباراً من «يوليو/ تموز 2020، مع إصابة كل الدول الإفريقية. إنها تصور الحياة اليومية المؤثرة

ويرى أنه «في مثل هذا الانقسام نجد أن نيجيريا بين دول ما بعد الاستعمار الفقيرة والمسيحية في الأغلب، تمتلك عناصر حديثة من التقاليد والعادات ذات الجذور الاستعمارية، وما قبل الاستعمار. إذ إن الهوية الوطنية الضعيفة وهياكل الدولة المتخلفة تسهل استغلال الثروة الوطنية لأغراض خاصة، وتعرف نفسها على أنها دولة فيدرالية، أي أن الحكومة المركزية تتقاسم السلطة نظرياً مع دول. لكن ظهور النظام الفيدرالي والدستور في نيجيريا أمر مضلل. والحقيقة هي أن السلطة السياسية تتركز في الحكومة المركزية، كما هو الحال في بعض الدول الأخرى مثل باكستان، أو إثيوبيا. وفي نيجيريا، على ما يبدو في كل مكان فيها من نقاط تفتيش الشرطة في المستشفيات إلى المدارس (جميعها ذات جودة رديئة في كثير من الأحيان). وهناك نظام لتحصيل الضرائب ومجموعة كاملة من الوكالات الحكومية، وحتى

الفضاء. ولكن إذا كان الشكل موجوداً، فغالباً ما يكون المحتوى مغيباً. وكما هو الحال في العديد من البلدان الإفريقية الأخرى التي تحاول ملء الفراغ بين الطموح والواقع، فإن الصمود الدائم يطور حلولاً للعمل تشمل الأسرة والدين.» والعرق، وغالباً ما يكون ممزوجاً بالفساد. هذه الديناميكية واضحة بشكل خاص في نيجيريا

الثقل الدولي لنيجيريا

لقد أتى الكثير من الثقل الدولي لنيجيريا من نفطها. ففي عام 2018، كانت نيجيريا سادس أكبر منتج للنفط في العالم. وكان إنتاجها من النفط كبيراً بما يكفي بحيث يمكن لأي اختلاف كبير فيه أن يحرك أسواق الطاقة العالمية. لكن نيجيريا ليست دولة غنية بالنفط عند مقارنتها بدول الخليج العربي، أو حتى أنغولا، ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا، ويبلغ عدد سكانها أقل من ثلاثين مليون نسمة. فعدد سكان نيجيريا كبير للغاية، وإجمالي عائداتها النفطية صغير جداً، وحتى لو كان من الممكن توزيع عائدات النفط بالتساوي على جميع النيجيريين، فإن الزيادة في الدخل الفردي لن تكون تحويلية. ورغم ذلك، لا تزال الحكومة الفيدرالية تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.. حتى الحكام التقليديين، الذين غالباً ما يكونون من أصول ما قبل الاستعمار، لا يفعلون ذلك

ومع ذلك، أصبحت مركزية النفط المستمرة للحكومة النيجيرية موضع تساؤل مع انهيار أسعار النفط العالمية، ووباء فيروس كورونا لعام 2020. وليس من الواضح ما إذا كانت أسعار النفط ستعود إلى مستوياتها المرتفعة سابقاً، وبالتالي، ليس من الواضح ما إذا كان بإمكان نيجيريا الاستمرار على ما هي عليه. واعتماداً على أسعار السلع العالمية، يعد الاقتصاد النيجيري أكبر، أو ثاني أكبر اقتصاد في القارة بعد جنوب إفريقيا، ويقدر اقتصاد ولاية واحدة فقط من أصل ست وثلاثين، هي لاغوس، بأنه أكبر من اقتصاد كينيا. وهناك وفرة من الموارد الأخرى، تراوح من الفحم إلى الذهب إلى التربة الجيدة للزراعة، لكن جيلاً من الأموال السهلة من النفط ترك الكثير من هذه الإمكانيات غير مستغلة. نظراً لأن النفط استقطب معظم الاستثمار المحلي والدولي، وبالتالي فإن الاحتكارات العامة للطاقة والهواتف والنقل قد بنت وطورت جزءاً صغيراً فقط من البنية التحتية التي تحتاجها نيجيريا. وتولد نيجيريا، بسكانها البالغ عددهم مئتي مليون نسمة، كمية الكهرباء نفسها تقريباً، التي تنتجها الشبكة الوطنية لمدينة إنبرة، التي يبلغ عدد سكانها 482.000 نسمة

يقول الكاتب: «يدرك القادة السياسيون تماماً أن الحكومة الفيدرالية تعتمد كثيراً على عائدات النفط، لكن التنويع الاقتصادي لبلد معقد وكبير وفقير وغير آمن مثل نيجيريا، محفوف بالتحديات. ببساطة، عانت نيجيريا لجيل كامل من «لعنة الموارد الطبيعية».

تاريخ من الاضطراب السياسي

عند الاستقلال، أصبحت نيجيريا سلة الخبز لغرب إفريقيا، وهي الآن مستورد كامل للغذاء، وفي عام 2019، تجاوزت الهند باعتبارها موطناً لأكثر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في فقر شديد. وقال النيجيري الحائز على جائزة نوبل وول سوينكا: «إنني مقتنع بأن نيجيريا كانت ستصبح أكثر تطوراً من دون النفط.» و«تمنيت ألا نشم رائحة أبخرة البترول».

ويعلق المؤلف: «يلقي الماضي بثقله على نيجيريا. المنطقة التي تضم نيجيريا الحديثة، ولم يتم توحيدها سياسياً إلا في عام 1914 من قبل البريطانيين لملاءمتهم البيروقراطية والمالية، وأصبحت مستقلة في عام 1960 كجزء من موجة إنهاء الاستعمار الأوروبي لإفريقيا جنوب الصحراء. ولا توجد أسطورة أو رواية وطنية مشتركة توحد جميع النيجيريين عبر

الانقسامات العرقية والدينية، ولم تكن هناك حركة استقلال عرقية موحدة. كان لدى أولئك الذين عارضوا الاستعمار والحكم البريطاني نظرة عامة إفريقية ومعارضة للعنصرية، وليست نيجيرية على وجه التحديد، وكانت السياسات الانتخابية في حقبة الاستقلال منظمة على أساس العرق. وتاريخ نيجيريا كدولة مستقلة متقلب مع الانقلابات والانقلابات المضادة والحرب الأهلية والحكومات العسكرية. إنها تختبر الآن تجربتها الرابعة، والأطول حتى الآن، في الديمقراطية. لقد ترك مثل هذا التاريخ البلاد ممزقة دينياً وعرقياً وجيلياً. ولا يزال العقد الاجتماعي بين الحكومة والمحكومين بدائياً، والقليل من الناس يدفعون الضرائب المباشرة. والنخب النيجيرية، سواء أكانت دينية أو تجارية أو عسكرية أو قبلية، «ترأس شبكات المحسوبية».

ويضيف: «تعتمد معظم ثرواتهم ونفوذهم بشكل مباشر أو غير مباشر على وصولهم المسبق إلى أرباح بيع النفط المملوك للحكومة. وربما ينتهي الأمر بـ 80 في المئة من عائدات النفط في أيدي ما يقدر بنحو 1 في المئة من السكان، وتشمل النخب أولئك الذين يديرون الاقتصاد والحياة العامة في نيجيريا على جميع المستويات، وليس أصحاب المناصب الرسمية فقط، وغيرهم من السياسيين. في الواقع، يتلاعب «العرابون» بالسياسة تقليدياً من دون أن يشغلوا «مناصبهم».

ويرى أنه «على الرغم من أوجه القصور هذه، فقد وفر السلوك «الأبوي» الجديد قدراً من الاستقرار في أعقاب الحكم العسكري. ويرتبط هذا السلوك ارتباطاً وثيقاً بما يسميه النيجيريون «الطابع الفيدرالي»، وهو مبدأ يضمن أن الثروة الوطنية، «الكعكة»، مشتركة بين النخب من مختلف المناطق والأعراق والأديان، ومستويات الحكومة. وتبرر النخب مثل هذا النظام بأنه وسيلة للحفاظ على تماسك الدولة المنقسمة. وربما كانت مزايا مثل هذا النظام أوضح خلال إدارة الرئيس أولوسيجون أوباسانجو، من 1999 إلى 2007. فقد وفر قدراً من الاستقرار في فترة خطيرة شهدت نهاية الحكم العسكري، والانتقال المشحون إلى الديمقراطية المدنية. ولكن إذا كان النظام محورياً في الحفاظ على وحدة أراضي نيجيريا، فقد كانت هناك مساءلة قليلة، أو معدومة، حول كيفية استخدام حراس نيجيريا لهذه الثروة. ومع التمردات والنزاعات التي تنطوي على العرق واستخدام الأراضي والدين، إلى جانب تصاعد أعمال اللصوصية وغيرها من أشكال «الإجرام، لا سيما الاختطاف وسرقة الماشية، وانهيار أسعار النفط العالمية، أصبح هذا الاستقرار الآن تحت الحصار».

إلى أين تتجه نيجيريا؟ على الرغم من جميع مشكلاتها وحكمها المضطرب، لطالما كانت نيجيريا ذات أهمية خاصة لجيرانها الأفارقة، ودول أوروبا الغربية الرئيسية، والولايات المتحدة. إنها مسألة تاريخ (جزء من الإرث الإمبراطوري لبريطانيا)، أو التجارة (تستثمر شركات النفط الأوروبية والأمريكية بكثافة هناك)، أو التأثير الإقليمي لنيجيريا (تهيمن نيجيريا على الدبلوماسية والسياسة في غرب إفريقيا). وبناءً على ذلك، فإن المملكة المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تعمل بشكل كبير مع نيجيريا. ولسنوات عدة، استوردت الولايات المتحدة كميات كبيرة من النفط والغاز النيجيري، وغالباً ما يزيد على مليون برميل يومياً. وكان النفط النيجيري ذا أهمية استراتيجية للولايات المتحدة، وأكدت الإدارات النيجيرية المتعاقبة لواشنطن أنه في حالة حدوث انقطاع في تدفق النفط في الشرق الأوسط، فإن نيجيريا ستفعل ما في وسعها لزيادة الإنتاج. من جانبها، قيمت الإدارات المتعاقبة في واشنطن هذا الضمان السياسي، وبالتالي كانت مستعدة لإعطاء تمرير لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون لأي حكومة تعمل في لاغوس، وبعد ذلك في أبوجا. وفي الواقع، كان من الصعب على نيجيريا زيادة إنتاج النفط على المدى القصير بسبب البنية التحتية غير المتطورة في البلاد ونقص رأس المال. ولسنوات عدة، كانت الحكومتان النيجيرية والأمريكية مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً بالنفط، لكن الآن لم يعد هناك حاجة لذلك. فبحلول عام 2020، مع انخفاض أسعار النفط ومع تحركها نحو الاكتفاء الذاتي من الطاقة، لم تعد الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على

إنتاج النفط الأجنبي

وتعتمد أهمية نيجيريا بالنسبة للعالم على ما هو أكثر من مجرد النفط. كانت نيجيريا تاريخياً مشاركاً رئيسياً في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وبعثات حفظ السلام الإقليمية، خاصة عندما لا تستطيع دول أخرى القيام بذلك. لقد كانت واحدة من أكبر موردي قوات حفظ السلام في القارة، على الصعيدين السياسي والمالي، والمنظمات الأمنية والاقتصادية الإقليمية، خاصة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وحتى قبل الانتقال في 1999 إلى الحكم المدني، قادت نيجيريا الحرب ضد ثقافة الانقلاب العسكري في غرب إفريقيا، ودافعت عن الأعراف الديمقراطية، على الرغم من أوجه القصور المحلية الخاصة بها، ولا سيما في سيراليون وليبيريا وساحل العاج.. وفي الوقت نفسه، بالنسبة إلى معظم الأمريكيين، يعتبر احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أمراً محورياً لما يجب أن تكون عليه سياسة الولايات المتحدة. ولا يمكن لأي إدارة في واشنطن أن تضع هذا الأمر جانبا

إلى أين

يرى الكاتب أن الواقع الحالي لنيجيريا هو مجموعة لغات وتواريخ وثقافات عدة لم تتحد بعد، وتحكمها دولة ضعيفة بالاقتران مع هياكل السلطة الأخرى في سياق شبكات واسعة من المستفيدين، ممولة أساساً من النفط. ويبقى السؤال: إلى أين تتجه نيجيريا؟ يمكن أن تتفكك، ويمكن أن تعيد هيكلة نفسها لتصبح جمهورية فيدرالية وديمقراطية حقيقية، أو يمكن أن تستمر في التعثر كملعب للنخبة لا علاقة له إلى حد كبير بمعظم مواطنيها. مستقبل نيجيريا متروك للنيجيريين